حدود التغيير في العلاقات المصرية - الأمريكية

بشير عبد الفتاح

ثبتت واشنطن حزمة من الإجراءات العقابية ضد القاهرة كتجميد بعض جوانب التعاون العسكري معها على شاكلة المناورات العسكرية المشتركة السنوية المسماة "النجم الساطع" وعرقلة تسليم عشر طائرات هليكوبتر عسكرية من طراز "أباتشي" يعتمد الجيش المصري عليها في محاربة الإرهاب بسيناء.

براغماتية أميركية

ورغم تلك الإجراءات التي أرجعها الخبير العسكري الأميركي كين الارد في مقاله بصحيفة "واشنطن تايمز"، إلى إطاحة الجيش المصري بالرئيس السابق محمد مرسي، علاوة على قلق إدارة أوباما من خوض المشير السيسي للسباق الرئاسي، فالحسب أن إدارة أوباما قد لا تجد بدا من التعامل ببراغماتية مع هذا الواقع المصري المعقد، وذلك في ضوء اعتبارات شتى:

أولها، أن ترشح السيسي للرئاسة أمسى أمرا واقعا بعدما استنفدت واشنطن كل وسائلها لثنيه عن عزمه الترشح سواء من خلال نصحها إياه بذلك، أو مطالبة أصدقاء عرب مقربين لحمله على التراجع.

وثانيها، تيقن إدارة أوباما من اقتناع غالبية المصريين بالمشير كمنقذ ومخلص للبلاد والعباد في هذه المرحلة الحرجة، الأمر الذي غذى مخاوف واشنطن من نجاح السيسي في توظيف تشدده حيالها لتعزيز شعبيته، حسبما أكد تقرير بثته شبكة "سي إن إن" من أن قرار تجميد المساعدات العسكرية الأميركية لمصر سيساهم في تعزيز شعبية السيسي جراء حالة الإحباط الشعبي المصري تجاه أميركا، في الوقت الذي طفقت دول خليجية عربية تضخ مليارات الدولارات للسلطة التي تلت إسقاط مرسي.

وثالثها، قناعة واشنطن التامة بغياب البديل المدني الملائم، الذي يمكنها الرهان عليه خلال المرحلة الحالية بعد تعثر تجربة الإخوان المسلمين في الحكم وإقصائهم من المشهد السياسي.

قمع انكماش الطبقة السياسية المصرية جراء عقود من التجريف السياسي الذي دأب نظام يوليو على ممارسته، ربما لا تجد واشنطن مناصا من القبول بالجيش شريكا وحليفا، إلى حين ظهور ذلك البديل المدني العلماني، الذي يرتجيه الرافضون لمواصلة الرهان على العسكريين.

وفي هذا السياق، أكد آرون ميلر، الدبلوماسي المعني بشؤون الشرق الأوسط، بمقال في صحيفة "نيويورك تايمز" بعنوان "أميركا ليس لديها خيارات في مصر"، أن "الجيش هو القوة الرئيسية في مصر، وحسنا فعلت إدارة أوباما بتخليها عن إقرار الديمقراطية هناك وإيثارها العمل مع الجيش وليس ضده، فلولاه لغرقت مصر في الفوضى والتفسخ".

ولطالما دأبت واشنطن على الاحتفاظ بمسارين متوازيين في العلاقات مع القاهرة، أولهما عسكري بين البنتاغون والجيش المصري، والآخر سياسي بين الإدارة والسلطات الحاكمة في القاهرة، ودائما ما كانت قناة الاتصال الأولى هي الأقوى والأقل عرضة للتأثر بأية نتوءات، فخلال الأشهر الماضية، حافظ وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل على علاقة مستقرة وودية مع المؤسسة العسكرية في مصر رغم الأجواء الملبدة.

ورابعها، التوجه المصري شرقا، حيث استبدت بواشنطن مخاوف هائلة على خلفية مساعي القاهرة وموسكو لإعادة تفعيل التعاون العسكري بينهما مثلما تجلى في الإعلان مؤخرا عن بيع موسكو للقاهرة 24 طائرة عسكرية مقاتلة متطورة من طراز ميغ 35-، والتي لم تكن منبتة الصلة بالزيارة التاريخية التي قام بها وزيرا الدفاع والخارجية المصريان إلى موسكو في فبراير/شباط الماضي، وما تخللها من تصريحات للرئيس الروسي بوتين داعمة لترشح السيسي لانتخابات الرئاسة المقبلة حتى قبل إعلان ترشحه رسميا، الأمر الذي أثار انتقادات أميركية رسمية، كونها المرة الأولى منذ أكثر من عقود أربعة خلت، يسعى فيها رئيس مصري محتمل للحصول على دعم سياسي دولي من خارج المعسكر الغربي.

ومن جانبها، اعتبرت شبكة "فوكس نيوز" الأميركية هذا التطور محاولة من بوتين لاستعادة نفوذ بلاده في الشرق الأوسط عبر مصر، من خلال الدعم السياسي والعسكري للقيادة المصرية الجديدة.

وبدوره، ارتأى الكاتب الأميركي توماس فريدمان في مقال له بصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية مطلع مارس/آذار الماضي أن اللقاء الذي جمع السيسي وبوتين في موسكو، والذي وصفه "بلقاء الأقوياء"، قد ذكره باللقاء الشهير الذي شهدته العاصمة الروسية خلال ستينيات القرن الماضي بين الزعيمين الراحلين، المصري جمال عبد الناصر والسوفياتي خروتشوف.

وفي ذات اليوم الذي كان بوتين يستقبل السيسي ويوقع معه اتفاقية تسليح وشراكة تجارية، وبينما سبقت روسيا مصر بإعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا بإصدار المحكمة العليا الروسية حكمها في هذا الشأن عام 2005، كانت الإدارة الأميركية تعلن رسميا على لسان المتحدثة باسم خارجيتها أن واشنطن لا تعتبر الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا، مشددة على أن السفارة الأميركية بالقاهرة على تواصل دائم مع قيادات الجماعة عبر اجتماعات ولقاءات منتظمة لبحث الوضع السياسي في مصر!

انقسام الإدارة

بينما يطيب لدوائر مصرية تصور أن اختراقا قد طال علاقة بلادهم بالعم سام على ضوء زيارتين لواشنطن قام بهما اللواء التهامي مدير المخابرات العامة، ومن بعده السيد نبيل فهمي وزير الخارجية، يمكن القول إن تلك الزيارات لم تفض إلى تذويب الجليد كليا مع أميركا، وإن نجحت في الإبقاء على بعض قنوات الاتصال بين البلدين في ظل موجات التوتر المتجددة التي تلقي بظلالها على علاقاتهما منذ مطلع يوليو/تموز الماضي.

فثمة انقسام واضح داخل الإدارة الأميركية بشأن التعاطي مع القاهرة هذه الأيام. فمن جانب، يحبذ البيت الأبيض ومعه وزارتا الخارجية والدفاع استئناف المساعدات لمصر، كما استبقت الإدارة قرار الإفراج عن الأباتشي بإدراج جماعة "أنصار بيت المقدس" على لائحة الإرهاب في التاسع من أبريل/نيسان الماضي، مستنكرة اعتداء الجماعة على مدنيين وتهديدها للأمن المصري والأمن إسرائيل إثر تنامي نفوذ المتطرفين في نقطة جيو-إستراتيجية على الحدود مع إسرائيل، حيث أرجع كيري الإفراج الجزئي عن المساعدات لالتزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل.

وفي سابقة كانت الأولى من نوعها، لفت بيان وزارة الدفاع الأميركية حول الإفراج عن الأباتشي إلى اعتبار مكافحة الإرهاب في مصر "مصلحة قومية أميركية".

وعلى الجانب الآخر، تتحفظ مستشارة الأمن القومي سوزان رايس -كما بعض الدوائر داخل الكونغرس- على أداء السلطات المصرية، خصوصا في ما يتصل بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فضلا عن أسلوب التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم كانت معارضتهم للإفراج عن المساعدات الأميركية للقاهرة.

وبناء عليه، بدت إدارة أوباما مرتبكة حيال الحالة المصرية. فمن جهة، يلزمها القانون بقطع العلاقات مع أية دولة تشهد تغييرا لسلطة منتخبة بغير الانتخابات، على غرار ما جرى من قبل مع دول عديدة مثل بيرو عام 1992، وغينيا بيساو عام 2012.

ومن جهة أخرى، تدرك إدارة أوباما أهمية العلاقات مع مصر، لذا كان لزاما عليها إقناع المؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية أو المؤثرة فيها بأن ما شهدته مصر مطلع يوليو/تموز الماضي ليس انقلابا، تلافيا منها لمخالفة القانون وإلا وقعت تحت طائلته، وهي مهمة جد شاقة خصوصا بعدما اتخذ مجلس الأمن القومي موقفا متشددا تجاه مصر منذ اندلاع الأزمة.

ولما كان لزاما على إدارة أوباما الامتثال للقانون، فقد جمدت المساعدات العسكرية التي كان مفترضا أن تحصل عليها مصر في النصف الثاني من العام الماضي بشكل مؤقت وجزئي، بينما تحركت بالتوازي لدى الكونغرس للحصول على غطاء قانوني يتيح لها مرونة في التعامل مع القانون، ونجحت في ذلك بالفعل، حيث منحها الكونغرس هامشا للمناورة وفقا لتقدم مصر في تطبيق خارطة المستقبل والالتزام بالقواعد الديمقراطية.

ولذلك اضحى بمقدورها البدء بإرسال جانب من المعدات العسكرية المجمدة إلى مصر بشكل تدريجي، بدءا بمروحيات أباتشي، فيما سيتوقف شحن باقي المعدات التي سبق تجميدها، كصواريخ "هاربون" ودبابات "إم1"، على كيفية إجراء الانتخابات الرئاسية المرتقبة، فضلا عن أسلوب السلطات المصرية الجديدة في التعاطي مع جماعة الإخوان المسلمين.

انفتاح مشروط

كان الكونغرس الأميركي قد توصل مطلع العام الجاري إلى اتفاق حول مشروع قرار موازنة السنة المالية 2014، يقضي بمنح مصر المساعدات التقليدية السنوية، سواء العسكرية البالغة 1.3 مليار دولار، أو الاقتصادية البالغة 250 مليون دولار شريطة أن تؤكد وزارة الخارجية والبيت الأبيض التزام الحكومة المصرية بالسير نحو إعادة الديمقراطية إلى البلاد عن طريق استكمال خارطة المستقبل والتزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل.

وبعدما أعلن كيري أمام الكونغرس الشهر الماضي أن السلطات المصرية ملتزمة باتفاقية السلام مع إسرائيل وإن تعذر عليه تأكيد التزامها بالديمقراطية، تم الإفراج الجزئي عن مساعدات مالية تقدر بـ650 مليون دولار وعشر طائرات أباتشي فيما لم يرفع الحظر عن باقي المساعدات التي تشمل طائرات "إف 16" وستمائة مليون دولار.

غير أن هذا الانفتاح الأميركي حيال مصر قد بدا مشروطا ومحدودا، حيث أوضحت واشنطن على لسان المتحدثة بلسان خارجيتها جين بساكي أن كيري بصدد تقديم إفادة عامين إلى الكونغرس فيما يخص التزام مصر بالعلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، كما جهودها لمكافحة الإرهاب الدولي والتزامها بتعهداتها تجاه معاهدة السلام مع إسرائيل وكذا بالنهج الديمقراطي، لافتة إلى تأكيد الوزير الأميركي أنه لا يزال غير قادر على الإقرار بأن القاهرة تتخذ خطوات لترسيخ الانتقال الديمقراطي بما يتضمنه من انتخابات حرة وشفافة وتقليص القيود على حرية الرأي ودمج الإخوان المسلمين في العملية السياسية، ما يعني التزام واشنطن بقرارها في التاسع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي بتجميد المساعدات العسكرية لمصر.

وجاءت أحكام الإعدام الجماعي الجديدة ضد عناصر إخوانية بمحافظة المنيا لتقوض ذلك الانفتاح الجزئي المشروط في العلاقات بين القاهرة وواشنطن.

فبعيد أيام قلائل على إعلانها الإفراج عن صفقة الأباتشي و650 مليون دولار، وفي تعليق منها على تلك الأحكام -التي اعتبرتها مناقضة للمعايير القانونية الدولية للعدالة- حذرت واشنطن من عواقبها الوخيمة على العلاقات مع مصر، حالة تنفيذ الأخيرة لها، ولم تتورع دوائر بالكونغرس عن التهديد بالتراجع عن استئناف مساعدات عسكرية للقاهرة ما لم تلغ تلك الأحكام.

ورغم ترشيح أوباما روبرت بيكروفيت سفيرا لبلاده لدى القاهرة مؤخرا دونما تحديد موعد لتسلمه مهام منصبه، يرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، ناثان براون، في بقاء منصب السفير الأميركي بالقاهرة شاغرا منذ رحيل السفيرة السابقة آن باترسون في أغسطس/آب الماضي، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي الأميركي بالقاهرة إلى مستوى قائم بالأعمال، بالتزامن مع قرار الإدارة الأميركية تعليق المساعدات العسكرية والاقتصادية للقاهرة، دليلا على تدهور العلاقات بين البلدين، حيث عزفت الإدارة الأميركية عن ترشيح سفير جديد طيلة قرابة عام مكتفية بتعيين ديفيد ساترفيلد، قائد القوات متعددة الجنسيات في سيناء، قائما بأعمال السفارة منذ سبتمبر/أيلول الماضي وحتى يناير/كانون الثاني من العام الحالي، ليخلفه مارك سيفرز نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الأميركية في القاهرة، إلى اليوم، دون أن تفكر واشنطن في ترشيح ساترفيلد سفيرا خلفا لباترسون، رغم أنه يحمل درجة سفير كما عمل سفيرا لبلاده في لبنان من عام 1998 إلى 2001.

انطلاقا مما سبق، وما بين إصرار أميركي على استتباع القاهرة وحرص السلطات الجديدة في الأخيرة على تغيير قواعد اللعبة أو اقتناص شيء من الاستقلالية في مواجهة واشنطن، يمكن القول إن العلاقات المصرية الأميركية ستبقى أسيرة لحالة الصيرورة الحالية ورهنا لعملية المراجعة المعقدة إلى حين استكمال المصريين الاستحقاقات الرئاسية والبرلمانية لخارطة المستقبل.

وعندئذ، ستتحدد معالم التغيير الذي لا يتوقع أن يكون عميقا أو جوهريا بالضرورة في إستراتيجية واشنطن إزاء القاهرة بناء على مدى توافق تلك الاستحقاقات المرتقبة مع المعايير الدولية للنزاهة والشفافية، ثم على النهج الذي ستنتهجه السلطات المصرية الجديدة فيما يتصل بسياساتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

عن «الجزيرة نت»

أبعد من مصالحة

خيري منصور

حين يقول نتنياهو إن محمود عباس سيكون مسؤولا عن أي صاروخ يطلق من غزة أو أن عليه أن يختار بين السلام والمصالحة، فإن الهدف أبعد مما يتصور البعض، ذلك لأن استمرار النزاع الفلسطيني يقدم ذرائع عدة لمن يريدون غسل أيديهم من القضية ونفض ما تبقى من غبارها.

المصالحة الفلسطينية تستعيد ما ضاع وهمش من القضية في النطاق العربي خصوصا أن النزاع تزامن مع نزاعات عربية بينية وأثناء انهماك العرب في شجون محلية بالغة القسوة.

المصالحة بهذا المعنى استعادة لمكانة القضية، وإعادة اعتبار لها، وهذا ما يشعر نتنياهو بالهلع، فهو يراهن على الحذف التدريجي للقضية الفلسطينية من بؤرة الاهتمام على الصعيد القومي، ويريد أيضا أن يتذرع بهذا النزاع ليقول بأن شحنة الصراع هاجرت إلى صعيد آخر وأصبح فلسطينيا - فلسطينيا وبذلك يخرج نفسه وحكومته من المعادلة ذاهبا نحو معادلة أخرى جديدة سبق أن لمح إليها شمعون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد".

وقد تم توظيف النزاع بين الضفة والقطاع على مستويات عدة، منها المستوى الدولي حيث ما بدأ همسا حول خصومة الفلسطينيين لبعضهم وبالتالي لأنفسهم انتهى إلى أن يقال بأصوات مسموعة.

لهذا كان الرهان أيضا على إفقاد أية مصالحة صدقيتها بعد أن تعاقب الفشل في عواصم عدة شهدت مصالحات موسمية بين فتح وحماس.

والمصالحة بحد ذاتها اختبار لما تبقى من ضمير وطني، وبعد أن تمددت المصالح الخاصة والضيقة لتلتهم المصلحة الكبرى والمصيرية لوطن بأكمله.

وما يكرره نتنياهو على مدار الساعة حول إصابته بضيق التنفس من هذه المصالحة يجب أن يكون بر قية سريعة إلى الطرفين الفلسطينيين، بحيث يدركان معا أن العدو واحد والهاجس واحد والشجن الوطني واحد لا يقبل القسمة إلا على نفسه.

ولأن المصالحة هذه المرة جدية ولها مقدمات تبشر باستمرارها فإن نتنياهو أصابه سعار سياسي، وبدأ يخسر رهاناته تباعا، وإن كان يعلق آخر رجاء على أن يكون مصير هذه المصالحة كسابقاتها.

لكن الفلسطيني المندوغ من الجحر ذاته مرات عدة أصبح على يقين بأن استمرار النزاع هو شكل من أشكال الانتحار الوطني والموت السريري، ورغم كل ما ترتب من خسائر وإضاعة وقت بسبب إخفاق المصالحة مرات عدة إلا أن ما تبقى هو الأهم لأنه أشبه بعودة الوعي بعد غيبوبة سياسية طالت.

عن «الخليج» الإماراتية

أزمة الليبرالية العربية

غسان الإمام

ليس ما يثير السخرية المشوبة بالأسف والرثاء سوى الحال التي انتهت إليها الانتفاضة التي ما زلنا نطلق عليها اسم «الربيع العربي».

باستثناء الهامش الهش لليبرالية التونسية التي التقطت أنفاسها، فقد انتهت الانتفاضة إلى غير ما كان يطمح إليه كل ليبرالي عربي.

التمديد لبشار الأسد سبع سنوات أخرى نكسة جديدة لليبرالية السورية خصوصا. وبرهان جديد على المحنة الراهنة التي تمر بها الليبرالية العربية عموما. هذا التجديد ليس نصرا شخصيا مؤقتا فحسب، لهذا الرجل الذي يعود إلى احتلال الصورة الرسمية الباهتة، بلا خجل من فاجعة الدمة التي نزلها بمجتمع عربي، إنما يأتي أيضا مرشحا مسنودا من إقليمية مذهبية وطائفية صارخة، تفرض نفسها على عروبة سوريا والمنطقة. وتسجل به نصرها على الليبرالية العربية التي كانت إلى ما قبل الانتفاضة، تأمل في أن تبقى الخلافات والانقسامات والتحالفات العربية، على الأقل داخل البيت العربي.

رئيس سوري تحت الوصاية الإقليمية الإيرانية؟! اللهم لا شماتة بمعارضات سوريا. فهي بتجاهلها وتشكيكها بالحرية السياسية كتاصيل وتاسيس لدولة ليبرالية جديدة، منحت إيران الفرصة السانحة لإقلمة الصراع، ويوضع المرشح نفسه تحت حماية ووصاية ميليشياتها المستوردة من العراق ولبنان. وإيران.

كعربي أولا وأخيرا، لم أعد أجد في المعارضة تلك الليبرالية المنشودة في المخيلة العربية. كان الأمل في انتفاضة تؤسس لدولة سورية، وديمقراطية، وليبرالية، تضمن المساواة وحرية التعبير لكل مواطنيها، دولة مسالمة لشقيقاتها ومتعاونة معها، على أساس وحدة الانتماء، والمصير، والمصالح. فلا تصدير للقتل والاغتيال والإرهاب باسم مقاومة زائفة، وممانعة مزورة.

الثورة، أي ثورة، التي تنتظر من «اصدقائها» أن يقاتلوا عنها، لا يمكن أن تحقق نصرا على عدوها. الثورة السورية لم تطلب اصلا جنودا أميركيين وأوروبيين ليقاتلوا عنها. طلبت سلاحا فاعلا، للحد من قدرة الجيش النظامي على ممارسة القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء، والتدمير المنظم والمتعمد للمدن السورية.

نعم، المعارضة السورية المسلحة تتحمل مسؤولية كبيرة، في عدم الحد من تسلل «الجهاديين» عبر الحدود. وكان تسامحها معهم، وتعاونها مع بعض فصائلهم، سببا في عجزها عن كبح جماحهم، بحيث تحولوا عن مقاتلة النظام، إلى الانهماك في إقامة دولة «الخلافة». وتطبيق التقشف اللاديني واللاإنساني الذي نفر السوريين. بل كم كان النظام المراوغ ناجحا في توظيف بعض فصائلهم في خدمة غرضه الميداني والدعائي. ومن دون الدخول في تفاصيل غامضة ومبهمة، يمكن القول إن الجيش السوري «الحر» لم ينجح في تجنيد وتدريب الحد الأدنى من القوى الشبابية السورية، في جيش موحد، منضبط. فهو ما زال مظلة تنضوي تحتها فصائل لا تمثل في عناوينها وممارستها ثورة تحررية وليبرالية.

غياب التخطيط والإستراتيجية مكن النظام من فرض الحصار، ثم فرض الإستسلام على مناطق مهمة، كان من المفروض وجود مقاومة مسلحة فيها كافية لردع ميليشياته المستوردة التي بدت أكثر تنظيما، تحت إمرة الضباط الإيرانيين. هذه السمعة اللاليبرالية للمعارضة السورية المسلحة، باتت ذريعة لإيران وروسيا، في تغطية تدخلها وتسليحها النظام. وباتت حجة «للشركاء» الغربيين للامتناع عن تقديم السلاح. ومنع العرب من تسليح السوريين.

في غمرة بسمات روحاني وظريف، سلحت أميركا جيش نوري المالكي، بالأسلحة «الفتاكة»، لضرب عشائر السنة «المتمردة» في محافظة الأنبار في المقابل. وبعد زيارة أحمد الجربا رئيس «الائتلاف» السوري المعارض للبيت الأبيض، صدرت تصريحات تتشدق عن أسلحة تمضي أميركا وبريطانيا في تقديمها للسوريين. في مقدمتها حفنة من التصريحات المضادة لترشيح بشار. ساندويش هامبرغر. وملاعق وشوك (غير فتاكة) لمائدة المقاتلين في الميادين. وشحنات من ملابس مستعملة لجنود المارينز المنسحبين من العراق وافغانستان. ويطلق عليها السوريون تهكما اسم «البالة».

«الرقم» يقترب من رتبة القداسة في الثقافة الغربية. لكن المغالطة وصلت إلى حد التهويل باميركا. كاكبر بنك «إنساني» مانح بسخاء (1.3 مليار دولار بالتقسيط) للثلاثة ملايين نازح سوري لدول الجوار. ولعشرة ملايين شردهم وهجرهم المرشح بشار في الداخل. في حين كانت السعودية هي حقا المانح الأكبر. وتمنعها كبرياء الدولة في الإعلان عن الأرقام.

لم يسلم النظام كامل مخزونه من السارين القاتل. ها هو الكلورين الخانق «يعطر» أنوف السوريين. ليس هناك تفكير، بعد، بتوجيه ضربة أميركية رادعة. فقد وزعت التهمة بالكلورين بالمساواة على النظام والمعارضة.

لكن التفكير الأميركي يتجه «جديا» إلى إمكانية نقل السوريين إلى منتجعات هنولولو، في إطار استراتيجية الرئيس أوباما، لترحيل الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى. وبعد مؤتمر «أصدقاء سوريا» في لندن، صرح الوزير جون كيري بأن التفكير - وليس التفكير - يتركز حول إمكانية شق طرق دولية، لتوصيل أغذية بان كي مون المعلبة إلى ملايين السوريين الذين يأكلون الحشائش، مع طمأنة النظام بأن طريقه لفرض حصار التجويع على ناخبي بشار، ستظل آمنة. وخاصة بعد استقالة الأخضر الإبراهيمي الذي بكى، لإخفاقه في تحقيق مصالحة، بين النظام والمعارضة. ما هي الليبرالية؟ ومن هم الليبراليون؟ في عصر ما بعد الحداثة، تجمعت القوى الاشتراكية القديمة، وما بقي من الماركسيين غير الستالينيين، في ما يعرف اليوم في أوروبا، بأحزاب «الاشتراكية الاجتماعية» أو «الاشتراكية الديمقراطية».

في حين برز في أميركا، وبريطانيا، وألمانيا «الطريق الثالث» في تسعينيات آل كلينتون وتوني بلير، ومع آل أوباما وآل غور في القرن الجديد، وذلك كبديل ليسار عمالي ونقابي، ولرأسمالية ريغان. ثاتشر. بوش المتوحشة. غير أن هذه القوى الليبرالية القديمة/الجديدة، خيبت أمل الليبرالية الشبابية. فقد عجز هذا البديل عن الحسم مع الرأسمالية المصرفية والاستثمارية، في الأزمة المالية، وعن تأمين العمل الكريم لملايين الشباب والعمال.

الليبرالية العربية تأثرت بالليبرالية الغربية الجديدة. من دون أن تفقد معظم شرائحها إيمانها الديني. وتركزت أساسا في القوى الشبابية والعمالية التي صنعت الانتفاضات العربية. وساهمت مع قوى أخرى، في استرداد الدولة والمجتمع. وإنقاذ التعددية الثقافية، من الإسلام السياسي السلطوي المتمثل خصوصا بالدولة الإخوانية التي اخفقت في مصر.

في توصيف الليبرالية العربية، يمكن تصنيف قوى شتى، بالإضافة إلى القوى الشبابية والعمالية. هناك تيارات الأغلبية الصامتة التي قدمتها في قالب حوار مسرحي في الأسبوع الماضي (إنجازات حزب الكنبة).

هناك طلبة الجامعات والأكاديميات. وطبقة التكنوقراط والبيروقراط التي رفضت التعاون مع نظامي مرسي والغنوشي، مع امتداداتها المليونية العلمية والثقافية في أوروبا. هناك الطبقة العسكرية لا سيما في مصر. ثم القوى الدينية المستقلة في الإسلام التقليدي والأزهري. أيضا هناك شرائح المثقفين العرب. والشرائح الواعية في المجتمعات الأمازيغية. والقبطية ومجتمعات المسيحية المارونية والدرزية الجبلاطية المنسجمة مع الطبقة الوسطى الليبرالية السنية في لبنان.

في أي مواجهة مصيرية، لا بد من توظيف عمل القوى السياسية والاجتماعية. النظام الإيراني في هجمته على الليبرالية العربية آثر الاعتماد فقط على قواه الطائفية المسلحة، وامتداداته الميليشيوية في العراق ولبنان. ويخوض اليوم معركة بقاء في الدفاع عن النظام الطائفي في سوريا وعن التمديد لبشار الذي بات رمزا للعداء لكل ما هو ليبرالي حر، في سوريا والعالم العربي.

أين النظام العربي من هذه القوى الليبرالية؟ أقول إن النظام لم يكتشف بعد هذه القوى. لم يحاول التعرف عليها. ولا هي سعت إلى كسب ثقته، اللهم إلا في لبنان، حيث ينفتح تيار 14 مارس/آذار المسيحي/السني على السعودية. وحيث نظام البيروقراط والتكنوقراط التونسي الذي التقى مع الشارع الشعبي الحزبي والليبرالي. ليس مطلوبا عسكرة الليبرالية العربية. إنما كسبها في الانفتاح عليها. وفي الاستثمار المالي في ملايين الشباب العربي العاطلين عن العمل، وليس فقط في رجال «البزنس» في الدول العربية الفقيرة.

فالمعركة واحدة تلك التي يخوضها النظام العربي والليبرالية العربية، لحماية الهوية. والانتماء. وجعل التنمية الاقتصادية قاعدة للتوعية. والتطوير والازدهار.

عن «الشرق الأوسط»